

عربيات دوليات

السعودية: ولي العهد يلتقي ماكين

التقى ولي العهد السعودي، سلمان بن عبد العزيز (الصورة) أمس، عضو لجنة الخدمات



المسلحة في مجلس الشيوخ الأميركي السيناتور جون ماكين. وذكرت وكالة الأنباء السعودية (واس) أنه جرى خلال اللقاء بحث الأمور ذات الاهتمام المشترك. وجاء اللقاء بعد يوم واحد من لقاء ولي العهد عضو لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ السيناتور روبرت كروكر.

(الأناضول)

الأردن إلى مجلس الأمن اليوم

تصوت الجمعية العامة للأمم المتحدة خلال جلستها التي تعقدتها في نيويورك، اليوم، على قبول الأردن في عضوية مجلس الأمن الدولي، عن المقعد الشاغر غير الدائم بدلاً من السعودية. وقال وزير الدولة لشؤون الإعلام الناطق الرسمي باسم الحكومة الأردنية، محمد المومني لوكالة «الأناضول»، «نأمل مناصرة الدول في فوزنا؛ لنتمكن من طرح آرائنا وتصوراتنا حول قضايا الأمن والسلام». ووفق المومني، في حال حصول الأردن على تصويت الجمعية العامة لشغل المقعد، فإنه «سوف يتولى رئاسة مجلس الأمن في الأول من كانون الثاني المقبل، بحسب الدور الأبجدي المتبع للدول الخمس عشرة الأعضاء».

(الأناضول)

35 مليون دولار قرضاً كويتياً للصين

وافق الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية، أمس، على اتفاقية قرض للصين بقيمة 10 مليون دينار كويتي (35 مليون دولار)، للإسهام في تمويل مركز مدينة «وزهو» الصينية، للتعليم المهني. وقال الصندوق الكويتي، في بيان أمس إن القرض، الذي جرى توقيعه في مدينة «وازهو»، يرمي إلى دعم خطط الحكومة الصينية لتطوير وتوسعة القدرة الاستيعابية والمقدرة التدريبية للتعليم والتدريب المهني في المناطق الغربية. وبهذا القرض، يرتفع مجموع ما قدمه الصندوق الكويتي، للصين إلى نحو 36 قرصاً لتمويل مشاريع في مختلف القطاعات، بقيمة إجمالية تصل إلى 271,4 مليون دينار كويتي (923 مليون دولار).

(الأناضول)

مسودة الدستور تقسم الإسلاميين «الإخوان» يتوعدون ب«أمر جلك» اليوم

لرفع نسبة التصويت». في السياق، دعت الأحزاب والجماعات الليبرالية واليسارية التي دعمت الاحتجاجات ضد الرئيس المعزول محمد مرسي المصريين إلى الموافقة على التعديلات التي عززت وضع الجيش. وقالت صحيفة الوفد الناطقة بلسان حزب الوفد الليبرالي في عنوان على صدر صفحتها الأولى اليوم «نعم للدستور.. بوابة عبور مصر من النفق». وأطلقت حركة تمرد، قائدة الاحتجاجات التي أسقطت مرسي، حملة لحث الناخبين على المشاركة في الاستفتاء. كما دعم المسيحيون الدستور الجديد، ودعا بابا الكنيسة المصرية، تواضروس الثاني، إلى المشاركة في الاستفتاء على مسودة الدستور الجديد، معتبراً أن «المشاركة ضرورة واجبة دون أعذار». ووصف البابا تواضروس، خلال عظته الأسبوعية بالكاتدرائية المرقسية (المقر البابوي للكنيسة الأرثوذكسية) مسودة الدستور الجديد بأنها «متوازنة، وخطوة هامة لمصر على طريق الديمقراطية الصحيحة».

ميدانياً، استمرت التظاهرات في الشوارع المصرية رغم قانون التظاهر، ونظمت حركة (7 الصبح) المؤيدة لمرسي مسيرة في الإسكندرية للمطالبة بالإفراج عن الفتيات الصادر في حقهن قرار بالسجن 11 عاماً، وكذلك الإفراج عن «كافة المعتقلين». ودعا التحالف الوطني لدعم الشرعية ورفض الانقلاب، إلى تظاهرة «مليونية»، اليوم الجمعة، تحت شعار «لبك أم الشهيد»، فيما طالبهم بالاستعداد لـ «أمر جلك» لم يحدده. وقال التحالف، في بيان إن «تظاهرة الغد تأتي ضمن أسبوع احتجاجي جديد يحمل شعار (الثورة صاحبة القرار)». مشيراً إلى أن الأسبوع يتضمن أيضاً فعاليات احتجاجية غداً «لإقرار الحرية لحرائر الإسكندرية الصامدات». ورغم أن بيان التحالف لم يحدد أماكن بعينها للتظاهر، إلا أن مصدراً أميناً قال إن وزارة الداخلية وضعت «خطة أمنية شاملة» لتأمين تظاهرات التحالف، تتضمن تكثيف التواجد الأمني في محيط ميدان التحرير.

(الأخبار، أ ف ب، الأناضول)

«نزولك ومشاركتك ولو بالرفض معنا أنك مشارك في الانقلاب على إرادة الشعب المصري». وكشف القيادي في التحالف الوطني لدعم الشرعية ورفض الانقلاب، ورئيس حزب «الفضيلة» السلفي، محمود فتحي، إن التحالف سيدعو الشعب المصري إلى مقاطعة الاستفتاء على الدستور الجديد، والمشاركة في «موجة ثورية جديدة» في يوم الاستفتاء، معتبراً أن حزبه «لن يشارك العصاة الانقلابية في استفتاءهم». وأوضح، في تصريح على صفحته الرسمية على موقع «فايسبوك»، إن «التحالف سيدعو إلى موجة ثورية جديدة يظهر من خلالها حجم الزخم الثوري وضعف الإقبال الشعبي على الاستفتاء، وتساهم في تشتيت جهود قوات الانقلاب بين التصدي للثوار وبين الذهاب للتصويت في اللجان النائية



دعا البابا تواضروس الثاني إلى المشاركة في الاستفتاء على مسودة الدستور الجديد



يسيطر الاستفتاء الدستوري على المشهد المصري، في ظل انقسام «إسلامي» حوله، ورغم أنه يحظر الأحزاب الدينية، يلقي الدستور دعم حزب «النور» السلفي

دعا حزب «النور» السلفي، أمس، إلى التصويت على مشروع الدستور المصري الذي أعدته لجنة شارك فيها بـ«نعم»، فيما دعت جماعة الإخوان المسلمين التي ينتمي إليها الرئيس المعزول محمد مرسي إلى مقاطعة الاستفتاء على المشروع. وقال رئيس حزب النور يونس مخيون، في مؤتمر صحفي، إن الحزب سيشارك في هذا الاستفتاء بنعم، «حرصاً منا على الوصول إلى حالة الاستقرار وتحقيق المصلحة العليا للبلاد وحتى نجنب البلاد مزيداً من الفوضى أو الوقوع في ما لا تحمد عقباه».

واعتبر مخيون أن «الدستور خطوة أولى على طريق الاستقرار... حتى ينعم الشعب المصري بثمرات جهاده ومقاومته للطغيان بدلاً من أن يجني المر والعلقم والفوضى والخراب». ورغم أن من بين البنود التي تضمنها مشروع الدستور حظر تأسيس الأحزاب على أساس ديني، وهو نفس الحظر الذي تضمنه الدستور الذي كان سارياً في عهد الرئيس الأسبق حسني مبارك، إلا أن حزب النور، الذي تأسس مع حزب الحرية والعدالة الذراع السياسية لـ«الإخوان» بعد إطاحة مبارك، والذي شارك في صياغة الدستور، يرى أنه غير معني بهذا الحظر، حيث قال مساعد رئيس حزب النور طلعت مرزوق إن النور «ليس حزباً دينياً ولا يقع في إطار النص الدستوري بحظر الأحزاب التي أنشئت على أساس ديني». من جهة أخرى، قالت صحيفة الحرية والعدالة التابعة لـ«الإخوان» أمس،

تونس

«النهضة» تحمل الجبهة مسؤولة فشلت الحوار

المسار الديمقراطي سمر بالطيب، في مؤتمر صحفي في العاصمة تونس، إن الرباعي الراعي للحوار الوطني «كان متساهلاً» مع القوى السياسية ولم يضغط على نحو كاف لخلق توافقات جذبة. وأضاف بالطيب إن على الرباعي «فرض آليات حاسمة ومنهجية جديدة في المفاوضات»، خلال الأيام العشرة المقبلة على كل القوى السياسية من أجل التوصل إلى توافق حول اسم يتولى تاليف حكومة جديدة من الكفاءات والمستقلين، تحل حكومة علي العريض الحالية.

ولفت في السياق نفسه إلى أن حزب المسار يقترح أن يفرض الرباعي إسmin تقوم الأحزاب بالاختيار بينهما بصفة نهائية ضمن المهلة الجديدة للمفاوضات. إلى ذلك، أصدرت منظمة «هيومن رايتس وواتش» الحقوقية الدولية، أمس، تقريراً رصد فيه «مجموعة من الانتهاكات» بحق الموقوفين في السجون التونسية، تشمل «عنفًا جسدياً، ونقصاً فادحاً في المراقبة الصحية، ونقص في الطعام».

(الأناضول، أ ف ب، رويترز)

وأشار إلى أن بعض القوى السياسية (الجبهة الشعبية) لم تتفاعل بالشكل المطلوب مع «انفتاح النهضة» و«التنازلات التي تقدمها من أجل انجاح الحوار الوطني». وتابع المتحدث أن حزبه قدم «تنازلات وكل ما يلزم من أجل انجاح الحوار الوطني»، مضيفاً «على باقي القوى السياسية التقدم إلى منطقة الوسط من أجل انجاح الحوار الوطني»، وذلك في إشارة لتعهد كتابي من القيادي في «النهضة»، علي العريض رئيس الحكومة، بالاستقالة بعد نجاح الحوار، وتراجع الحركة عن مطلبها بجلسات تمهيدية قبل بداية الحوار الوطني، والتراجع عن التعديلات على النظام الداخلي للمجلس الوطني التأسيسي (البرلمان المؤقت)، والانفتاح على أسماء أخرى مرشحة لرئاسة الحكومة.

وأكد العذاري أن «النهضة منفتحة في إطار الرباعي الوطني على مناقشة كل الصيغ والخيارات البديلة والجديدة إذا انتهت المهلة المحددة بـ10 أيام من دون التوصل إلى توافق حول مرشح لرئاسة الحكومة».

في المقابل، رأى القيادي في حزب

حملت حركة «النهضة» الإسلامية الحاكمة في تونس «ائتلاف الجبهة الشعبية» المعارض (يساري) مسؤولية فشل الحوار الوطني، بينما دعا حزب «المسار الديمقراطي الاجتماعي» (يسار وسط، معارض) الرباعي الراعي للحوار الوطني إلى «ممارسة الضغط على القوى السياسية أثناء المفاوضات من أجل التوصل إلى توافق حول مرشح رئاسة الحكومة».

وقال المتحدث الرسمي باسم حركة النهضة، زياد الأعذاري، في مؤتمر صحفي أمس في العاصمة تونس: «إن أهم القوى السياسية (من الائتلاف الحاكم والمعارض) قد وافقت على ترشيح جلول عياد (وزير مالية سابق) لرئاسة الحكومة، قبل أن يرفض ذلك ائتلاف الجبهة الشعبية». وأضاف أن الجبهة الشعبية برفضها عياد «عطلت مسار الحوار الوطني»، مبيّناً أن باقي معظم القوى السياسية وافقت على ترشيح عياد. كذلك لفت العذاري إلى أن «النهضة» لم ترشح عياد، ووافقت عليه في إطار انفتاح «النهضة» من أجل انجاح الحوار الوطني.



من جهته حذر الأمين العام لجامعة الدول العربية نبيل العربي مما وصفها بـ«المخاطر الجسيمة» الناجمة عن إقرار الكنيسة الإسرائيلية لمخطط «برافر». وأضاف أن هذا المخطط يتعارض جوهرياً مع المناخ المطلوب لإنجاح مسار المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية الجارية الآن ويعرضها إلى أفدح المخاطر، كما من شأنه أيضاً أن يقوض الجهود الدولية المبذولة لإقرار تسوية قضايا الحل النهائي التي تجري الآن والتي تهدف إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967. ودعا الأمين العام المجتمع الدولي مثلاً في مجلس الأمن إلى تحمل مسؤولياته في وقف تلك الممارسات والمخططات العدوانية الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني، والتي تشكل انتهاكاً صارخاً للشرعية الدولية والحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ولقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن ذات الصلة. ولم يتسن الحصول على تعقيب من المسؤولين الإسرائيليين حتى الساعة 17:00 (تغ) حول تحذير الأمين العام لجامعة الدول العربية.

في السياق، نفى الاتحاد الأوروبي أن يكون لديه نية لقطع المساعدات عن السلطة الفلسطينية في حال فشل المفاوضات الجارية مع إسرائيل برعاية أميركية.

وكانت صحف إسرائيلية نسبت أول من أمس تصريحات إلى ممثل الاتحاد الأوروبي في المفاوضات أندرياس راينكي قال فيها «إن الاتحاد قد يقطع المساعدات عن السلطة في حال لم تؤد المفاوضات إلى نتيجة».

وقالت المتحدث باسم الممثلة العليا للأمن والسياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي مايا كوسيانيتش «إننا لم نعلن عن هذا الأمر، وهو ليس مطروحاً للنقاش حالياً».

وأضافت «إن الاتحاد الأوروبي ما زال يدعم بقوة محادثات السلام بوصفها الطريق الأمثل لحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي وتحقيق الأمن والاستقرار للمنطقة». من جانبه، قال العضو المستقل في الطاقم الفلسطيني للمفاوض محمد اشتية إن التوصل إلى اتفاق مع إسرائيل أمر مستحيل بسبب الفجوات الواسعة بين مواقف الطرفين.

(الأخبار، أ ف ب، الأناضول)